واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال

ورقة عمل

أ.د. أحمد بن عبدالرحمن الشميمري

جامعة الملك سعود – الرياض

د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد

جامعة الملك سعود - الرياض

سبتمبر 2014م

المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال

ملخص

يتزايد اهتمام الدول نحو دعم المشروعات الصغيرة ورعايتها والاهتمام بها، والاهتمام برواد الأعمال وتأهيلهم وتنمية مهاراتهم، نظراً للدور الأساس الذي يقومون به في دعم اقتصاديات الدول. فالمنشآت الصغيرة تمثل الأغلبية العظمى في أغلب اقتصاديات دول العالم. كما تساهم هذه المنشآت مساهمة فاعلة في دخول الدول. فوفق تقديرات البنك الدولي فإن المنشآت الصغيرة تساهم بحوالي 65٪ من إجمالي الدخل العالمي. والمنشآت الصغيرة هي البنى الأساسية التي من خلالها يحدث التراكم الرأسي للاقتصاد في أي دولة. وهي المنبع الوفير للإبداع والتجديد وضخ الابتكارات الجديدة للسوق.

وبالرغم من حرص الدول على مساهمة هذا القطاع إلا أن دوره لا يزال محدوداً في الاقتصاد السعودي مقارنة بما تلعبه هذه المنشآت في البلدان المتقدمة. كما يواجه هذا القطاع العديد من العوائق والمحددات التي تضعف من مساهمته الفاعلة في الاقتصاد المحلي وتبرز العوائق التمويلية من ضمن أهم تلك العوائق التي تواجه الرواد والمنشآت الصغيرة في السعودية.

هذه الورقة سوف تركز على محور الدعم والتمويل وأثره على إنشاء ونمو المشروعات الصغيرة. وتستعرض الخيارات الواجب توفرها في المجتمع السعودي، كما تستعرض آراء الخبراء والمتخصصين حول العناصر التمويلية المؤثرة على تمويل ودعم المشروعات الصغيرة. وتبين الدراسة أبرز العوائق أمام رائد الأعمال للحصول على تمويل في مجال تمويل المشروعات الناشئة. والأدوار المناطة بالقطاع العام والقطاع الخاص، ومدى اقتناع الخبراء حول دور البنوك في دعم المشروعات الصغيرة وما هي المقترحات لسد هذه الفجوة والتغلب على القصور. وكذلك رأي الخبراء حول إنشاء صندوق وطني للدعم، وإيجاد جهة مركزية تعنى بالمشروعات الصغيرة، وإنشاء الحاضنات. وأخيراً تقدم الدراسة حزمة من التوصيات الهادفة إلى المساهمة في معالجة عوائق التمويل، واقتراح عدد من الآليات الرامية إلى تسهيل وتشجيع الأعمال الريادية بالمملكة العربية السعودية.

مقدمة

إن موضوع المشروعات الصغيرة من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير متواصل من كافة المستويات والأطراف, ولم ينقطع تناول قضايا هذه المنشآت على المستوى الفردي والمؤسسي والمجتمعي منذ وقت طويل. ورغم هذا الاهتمام المتنامي، لا تزال الفجوة كبيرة بين هذا الاهتمام من جانب والممارسة الفعلية والتطبيق العملي من جانب آخر و تمثل هذه الفجوة ظاهرة مستمرة ومتزايدة وذات تأثيرات سلبية واضحة على أداء وإنجازات هذه المنشآت وعلى مساهمتها في عملية التنمية.

ومع النمو المتزايد في النهضة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المملكة، ومع التوجه إلى مزيد من الرعاية والدعم للمنشات الصغيرة ومتناهية الصغر، تزايدت مساهمات و مسؤوليات هذه المنشآت وتعمقت رسالتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأصبحت هذه المنشآت أحد أهم مؤسسات المجتمع التي تساهم بشكل واضح في توفير فرص عمل للمواطنين وتعالج مشكلة البطالة وتحقق أهداف التنمية. كما أن نمو أدوار ومسؤوليات المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر وتنوع أنشطتها أدت إلى تزايد توقعات والطموحات المستفيدين منها، مما أدى إلى تزايد حجم أعمالها وتنوع منتجاتها وخدماتها بصورة غير مسبوقة.

ومع استمرارية اتساع وتنوع أدوار ومسؤوليات هذه المنشآت على مستوى المملكة، وارتباط ذلك بعلاقات تشابكيه معقدة، ظهرت الحاجة القوية لمراجعة أوضاعها وتقييم حالتها و دراسة أنظمتها وقواعد العمل بها و تحليل علاقاتها مع الأطراف الأخرى, و ذلك لضمان توفر مقومات جودة أهدافها وخططتها الإستراتيجية، والتأكد من وجود تنظيمات إدارية وهياكل مالية ووظيفية وبشرية ملائمة متكاملة تسهم في تمكين هذه المنشآت من تحقيق رسالتها وأهدافها.

هذه الورقة سوف تركز على محور واحد من المحاور الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة وهو محور الدعم والتمويل وأثره الايجابي والسلبي على إنشاء ونمو المشروعات الصغيرة. وتستعرض بعض الخيارات الواجب توفرها في المجتمع السعودي، كما تستعرض عبر الدراسة الاستكشافية آراء الخبراء والمتخصصين حول العناصر التمويلية المؤثرة على تمويل ودعم المشروعات الصغيرة. وتبين الدراسة أبرز العوائق أمام رائد الأعمال للحصول على تمويل في مجال تمويل المشروعات الناشئة. وأخيراً تقدم الدراسة حزمة من التوصيات الهادفة إلى المساهمة في معالجة عوائق التمويل، واقتراح عدد من الآليات الرامية إلى تسهيل وتشجيع الأعمال الريادية بالمملكة العربية السعودية.

وتنقسم هذه الورقة (Working Paper) إلى ثلاثة أقسام هي القسم الأول الذي يتكون من المقدمة وشرح أهداف الدراسة

ومنهجيتها والاستعراض العام لبعض الدراسات المتعلقة بتمويل ودعم والقسم الثاني يتضمن تحليل الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها، أما القسم الثالث فيستعرض التوصيات والمقترحات التي توصلت لها الدراسة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى استعراض العوامل المؤثرة على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة ويمكن إجمال أهدافها فيما يلي :

1- التعرف على بعض عوائق الدعم والتمويل للمشروعات الصغيرة.

2- الكشف عن موقع أنشطة رواد الأعمال والمشروعات الريادية مقارنة بالدول العالمية.

3- تلمس الأدوار المناطة بالقطاع الخاص والقطاع الحكومي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة

4-استخلاص بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها وضع حلولاً لدعم المشروعات الصغير.

منهجية الدراسة

تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي في البحث العلمي Descriptive Research وهي الأبحاث التي تهدف إلى وصف ظاهرة معينة أو حقائق معينة من خلال جمع البيانات والمعلومات والملاحظات ومن ثم تحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالاتها، وبالتالي فإن هذه الدراسة الاستكشافية تسعى إلى التعرف على آراء الخبراء والمتخصصين بالمنشآت الصغيرة حول العوامل المطروحة بالورقة والمتعلقة بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة.

وحيث أن هذه الدراسة هي ورقة عمل فسوف تستخدم الدراسة المعلومات الثانوية كبداية للدراسة الحالية في مرحلتها الأولى بحيث تستعرض بعض الإحصاءات الدولية حول نشاط إنشاء المشروعات الصغيرة مقارنة بالدول الأخرى ثم تستخدم الورقة المعلومات الأولية المجموعة عبر استبيان تم توزيعه وجمعه خلال فترة زمنية قصيرة كأساس للدراسة وتحليل نتائجها.

وتحقيقا لأهداف البحث فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في حزمة برنامج التحليل الإحصائي المعروف بـ SPSS. ومن تلك الأساليب تم استخدام التحليل الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر النسب المئوية، والتكرارات ومقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط الحسابي. وكان استخدام هذه الأساليب لتحليل بعض الأسئلة الوصفية.

دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد

تشـير الدراسـات والبحـوث إلى أن المشـروعات الصغيرة، تلعـب دوراً هاماً في اقتصاديـات الأمم وفي الحيـاة الاجتماعية لأفراد المجتمـع. ومـن أهم الآثـار الاقتصادية والاجتماعيـة, للأعمال الريادية نذكر ما يلي:

- اسـتقطاب الشـباب للعمل الحر والمبادرات الفردية والأعمال الريادية واسـتثمار أموالهم وطاقاتهم في مشـروعات صغيرة, ممـا يخفـف من حدة التهافـت على الوظائف الحكوميـة, والذي أضحى عائقا لبرامـج الإصلاح الاقتصـادي والإداري التي تتبناها الدولـة, ويحد من ظاهـرة التضخم الوظيفي.

الانخـراط فـي تحمـل أعباء مشـروع أو منشـأة صغيـرة تخطيطـاً وتمويـلاً وإدارة، ويعتبر عمـلاً ريادياً يصون الشـباب مـن التعرض لمزالـق اللهـو والانحـراف وما قـد يترتب عليها من تبديـد للصحة وهدر للأمـوال ووأد للقيم العريقة التي تربـى عليها المجتمع العربي.

- يعتبـر الاتجـاه نحـو الاسـتثمار فـي المشـروعات الريادية عامـلاً من عوامـل الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي وخاصـة أثناء الأزمـات وفـي فتـرات عـدم الاسـتقرار والركود التـي تشـهدها المسـيرة الاقتصادية من وقـت لآخر.
- تعـدد الأعمـال الريادية والمبـادرات الفردية بمختلف أنواها وأحجامها يمنع عرض المسـتثمرين والمبادرين للانتكاسـات الحادة التـي يمكن أن يتعرض لها من يركز كل نشـاطه واسـتثماراته في منشـأة كبيرة, وتعتبر هذه المبادرات النـواة الحقيقية للأعمال الكبيرة الراسخة.
- تعتبـر الأعمـال الريـادة والمنشـآت الصغيـرة فـي المجتمعـات التي تتمتـع بوفـرة الإمكانيات الماديـة كالمجتمع السـعودي وغيـره مـن المجتمعـات الخليجية بمثابة مرحلة تدريبيـة وطور تعليمي لصقل وإعـداد رجال أعمال واعدين بإكسـابهم المهارات والخبـرات الإداريـة والتنظيميـة والتمـرس على أنمـاط التعامل مـع مختلف أطـراف العمليات الإنتاجية والتسـويقية .
- يلعـب التوسـع فـي إقامـة هذه الأعمـال الريادية والمنشـآت الصغيـرة دوراً هاماً في توسـيع رقعة الممارسـات الاقتصادية وتدعيـم دور القطـاع الخـاص وتحويل فكر المواطـن من حالة التبعية الاقتصاديـة للعائل أو صاحب العمـل أو الحكومة إلى وضع أصحـاب العمل المالكين لمنشـآت تعمل لحسـابهم ومن ثـم ينعمون بالاسـتقلال الاقتصادي.1
- إن الاتجـاه العالمـي الآن لـدى الـدول هـو التخفيـف مـن علـى كاهـل الدولة فـي ممارسـة الأنشـطة الاقتصاديـة والرعاية الاجتماعيـة، والاقتصار فقط على الأنشـطة السـيادية والدفاعية. ويعنـي هذا ترك الاقتصاد والأنشـطة الاجتماعية في القطاع الخـاص والمنظمـات المدنيـة والتطوعيـة . إن مفهـوم الخصخصـة لهـو خيـر دليل علـى تخلي الدولـة عن خلق وظائـف جديدة وتوظيفهـا العامليـن بالحكومـة. وهـي تسـعى إلى تقويـة القطاع الخـاص وتشـجيع المشـروعات الصغيرة كبديـل حيث تقوم هـذه المنظمات بخلـق الوظائف.

نشـاط رواد الأعمـال فـي إنشـاء المنشـآت الصغيـرة فـي المملكـة مقارنة بـدول العالم

أشـارت الدراسـات المنشـورة عـام 2010م التي توضح نشـاط رواد الأعمـال في العالم أن مـن بين دول الاقتصـاد العامل حصلت المملكـة العربيـة السـعودية علـى اقـل معـدل لإجمالـي ريـادة الأعمـال (4,7٪ مـن السـكان البالغيـن شـركاء فـي تأسـيس أعمـال جديـدة أو يمتلكـون أعمـال حديثـة تقل عن ثلاث سـنوات ونصـف) بينما حصلـت أوغندا علـى أعلي معـدل لإجمالي ريادة الأعمـال(33,6٪). وكمـا يوضح الشـكل رقـم (1) فمن بيـن دول الاقتصاد الفعال حققت روسـيا اقل معدل لإجمالـي ريادة الأعمال (3,9٪) وكولومبيـا المعـدل الأعلـى (22,4٪).ومن بيـن دول الاقتصاد المتجدد حققـت اليابان اقل معدل لإجمالـي ريادة الأعمال (3,3٪)،بينمـا حققـت الإمـارات العربيـة المتحدة أعلي معدل (13,3٪) - دول الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا - بوجه عام تصنف بيـن المعـدل الأقـل في الاقتصـاد العامل أو المتوسـط في الاقتصـاد الفعال.

شكل(1) نشاط مرحلة ريادة الأعمال المبكرة لـ 55 دولة طبقاً لمرحلة التطور الاقتصادي

Figure 3. Early-Stage Entrepreneurial Activity for 55 Nations by Phase of Economic Development

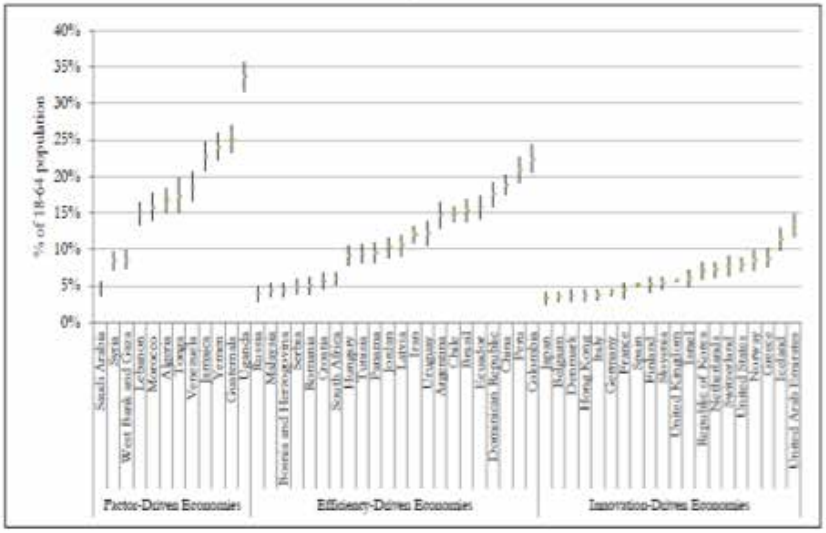

Source: *Global Entrepreneurship Monitor: 2009 Global Report*, p. 22.

Note: The vertical bars indicate the 95% confidence intervals. The mid-point is the mean.

كمـا أوضحـت إحصاءات المرصد العالمي لريادة الأعمال 2009م المنشـور عـام 2010م. إجمالي ريادة الأعمال لنشـاط 26 مليون رائـداء للأعمـال فـي 13 دولـة، حيـث حققت البلـدان ذات الكثافة السـكانية العالية – كمـا كان متوقعاء- أعلى معـدل من إجمالي ريـادة الأعمـال لأنشـطة رواد الأعمـال : فـي مصر 5,9 مليـون وإيران 4,7 مليون (شـكل رقـم 2) ، البلدان الصغـرى ذات المعدلات السـكانية العاليـة حققـت أيضـاء عدد كبير من إجمالـي ريادة الأعمال لأنشـطة رواد الأعمال في الجزائـر 3,6 مليون، في المغرب 2,9 مليـون وفـي اليمـن 2,5 مليـون . ويلاحظ تدني عدد رواد الأعمال في السـعودية حيث لم يتجـاوزا 723 ألف. وهو عدد ضئيل جـداً بمـا يمكـن تصوره فـي الدولة من فرص وإماكنـات. وكان 85 ألـف تدفعهم الحاجة لهـذه الأعمال في حيـن أن حوالي 600 ألـف يدفعهم البحـث عن فرصة.

ومـن الملاحـظ أن عشـرات الآلاف من النشـطاء في إنشـاء الأعمـال وعدد كبير مـن الأفراد إختـاروا ريادة الأعمـال كبديل في كل دول الشـرق الأوسط وشـمال إفريقيا.

شكل (2) : إحصائيات إجمالي رواد الأعمال في 13 من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

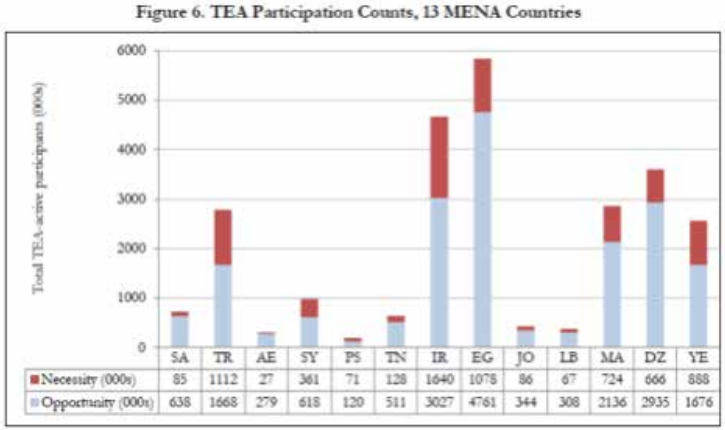

المصدر : رينالدز (2010)

وأوضـح المرصـد أن رواد أعمـال أنشـأوا فـي المرحـة المبكرة عدد من المشـروعات الحديثة سـواء بشـكل فردي أو في شـراكة مكونة أكثر من 14 مليون مشـروع في 13 من دول الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا سـواء كانت تلل المشـروعات رسمية أو غير رسـمية. ويتضح ذلك في الشـكل التالـي رقم (3).

شكل رقم (3) : عدد المشروعات الناشئة التي إبتكرها رواد أعمال في (13) من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Figure 7. Estimate of Ventures Being Created by Early-Stage Entrepreneurs, 13 MENA Countries

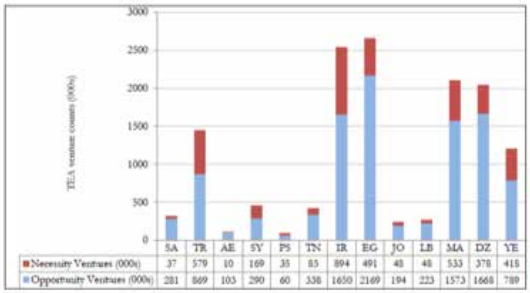

Source: Reynolds (2010).

وقد بين الشكل أن عدد المشروعات في المملكة العربية السعودية جاء في المرتبة التاسعة من بين 13 دولة شرق أوسطية في حين أن مصر أتت في المرتبة الأولى وإيران في المرتبة الثانية ثم المغرب والجزائر في المركز الثالث والرابع، ثم تركيا خامساً واليمن سادساً. ويلاحظ وجود فارق كبير بين مصر وإيران من جهة مقارنة بالسعودية من جهة أخرى. فعدد المشروعات في السعودية لم يتجاوز 318 ألف مشروع في بلغ عدد المشروعات الصغيرة الناشئة في إيران 2,5 مليون مشروع وحوالي 2,6 مليون في مصر. وهذه الإحصائيات تدق ناقوس الخطر وتدعو جدياً إلى بحث العوائق التي تعيق إنشاء الأعمال لرواد الأعمال في المملكة العربية السعودية.

وقد طرحت العديد من الدراسات في المملكة منذ حوالي عقدين من الزمن حلولاً ومقترحات لا تزال حبيسة الإدراج والأرفف. وهذه الدراسة فيما يلي ستستعرض جانباً واحد من تلك الأسباب التي ربما أدت إلى مثل هذه النتائج الدولية المقلقة وهو جانب التمويل.

القسم الثاني

الدراسة الميدانية

بناءً على ما تقدم من نقاش حول بعض الاحصاءات والدراسات المتعلقة بجوانب نشاط رواد الأعمال وبعض العوامل المتعلقة بالتمويل والدعم فإن هذه الدراسة رأت الاستبصار بآراء فئة أخرى غير فئة المستفيدين وهم الخبراء والمتخصصين باعتبارها فئة مستقلة يمكن ان تقدم حلولاً وأفكار مختلفة من واقع التجربة والاتصاق برواد الاعمال والمشروعات الصغيرة.

وهـؤلاء الخبـراء هـم مجموعة مـن أعضاء هيئـة التدريس فـي جامعـة الملك سـعود والباحثيـن والاستشـاريين العاملين في حاضنـات الأعمـال والتقنيـة وبرامـج ريـادة الأعمال وقـد كان اختيارهـم بطريقة العينـة الملائمة نظـراً لضيق الوقـت وصغر هذا المجتمـع. وقـد تـم توزيع 60 اسـتبيان خلال شـهر واحد وتم اسـتقبال 43 اسـتبيان كامل وقابـل للتحليل.

وقـد تـم تصميـم الاسـتبيان ليتكـون مـن 10 أسـئلة فقط أمـلاً في الحصـول على اسـتجابة وتعـاون من المسـتقصى منهـم. وقد احتوت الاسـتبانة على العديد من الأسـئلة التي يمكن أن نسـتخلص منها عدة مؤشـرات للوقـوف على أهمية تلك المشـروعات فـي المملكـة, وكيفيـة تمويلهـا, وأهـم المشـكلات التي قد تقـف عائقا في سـبيل تمويلهـا لكي تقـوم بالدور المطلـوب منهـا فـي خدمة المجتمع سـواء من الناحيـة الاجتماعيـة أو الاقتصادية. ولكون المشـاركين من الخبـراء والمختصين فقـد كانـت أكثر الأسـئلة مفتوحـة حتى يمكـن إثـراء الأفـكار والمقترحات.

وكانت الأسئلة التي تم توجيهها في الاستبانة على النحو التالي:

1-ما هو تقييمكم للوضع الراهن في تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة؟

2-مـا هـو الـدور الرئيسـي أو المسـؤولية الأساسـية لكل طرف مـن الأطـراف الآتية في دعـم وتمويل المشـروعات الريادية:

أ- مسؤولية الحكومة.

ب- مسؤولية القطاع الخاص .

3-تواجـه المشـروعات الصغيـرة ورواد الأعمال عدة عقبـات وعوائق أجملناها في العوامـل الآتية، ففي نظركم كيف يمكن ترتيبها بحسـب أثرها على المشـروعات الصغيرة:

- العوائق والقيود مالية.
- العوائق والقيود المتعلقة بالأنظمة واللوائح والإجراءات.
- العوائق والقيود القانونية والتشريعية.
- العوائق والقيود المتعلقة بالموارد البشرية.
- العوائق والقيود التعليمية.
- العوائق والقيود التنظيمية والإدارية .

4-فـي تقديركـم, مـا هي الجهـة التي من المناسـب أن تكـون هي المسـئول الأول عـن تتبنى تمويل المشـروعات الريادية ؟

5-هل ترى أن البنوك تقوم بدور كبير في التمويل أو الاستثمار في مشاريع رواد الأعمال؟

6-ما هو الدور المتوجب على الحكومة لتشجع البنوك لتمويل المشاريع الابتكارية الريادية؟

7-تقترح العديد من الدراسات إنشاء شركات لرأس المال الجريء وضمان القروض، ما رأيك بهذا الاقتراح وأثره على مواجهة مشكلات المنشآت الصغيرة؟

8-تقترح العديد من الدراسات أن تقوم الحكومة بإنشاء جهة مركزية واحدة مسئولة عن المنشآت الصغيرة، ما رأيك بهذا الاقتراح وأثره على مواجهة مشكلات المنشآت الصغيرة ؟

9-تقترح العديد من الدراسات التوسع في حاضنات الأعمال، ما رأيك بهذا الاقتراح وأثره على مواجهة مشكلات المنشآت الصغيرة ؟

10-بوصفكم خبيراً بالمشروعات الريادية الصغيرة، ماهي المقترحات التي تقترحونها لدعم وتمويل المنشآت الريادية الصغيرة ؟

تحليل ونقاش النتائج

أولاً : أما عن تقييم الخبراء للوضع الراهن في تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة فقد أشاروا إلى أن الوضع الحالي للاستثمار على الصعيد الفردي والمؤسسي شبه مفقود أو ضعيف على أحسن الأحوال, كما أن هناك غياب لعدة آليات وإجراءات وتشريعات قادرة على النهوض بالمشروعات الريادية، ولا تزال المملكة متأخرة مقارنة بالتجارب الدولية الأخرى.

ثانياً : بالنسبة للدور الرئيسي المتوجب على الحكومة أو القطاع الخاصة تأديته, سواء في عملية التمويل ذاتها, أو تحسين مناخ تمويل هذه المشروعات, كما يجب على القطاع الخاص أيضا أن يقوم بتمويل هذه المشروعات حتى تحقق الفوائد المرجوة منها.

1-مسؤولية الحكومة:

هناك العديد من الأدوار التي اقترحها الخبراء والمختصون يرون أنه يجب على الحكومة القيام بها لتحسين مناخ الاستثمار في المشروعات الريادية, ومن هذه الأدوار المقترحة:

- تخصيص صندوق جديد أو توجيه الصناديق القائمة بدعم الشباب المبدع لتحويل أفكارهم الخلاقة إلى مشروعات قابلة للتطبيق, ليستفيد منها المجتمع والاقتصاد الوطني.

- عمـل منظومـة متكاملـة تنظم العلاقـة بين شـباب المبدعين,والمحتضنين أو الممولين سـواء كانوا حاضنـات أو حدائق تقنية أو شـركات قطاع خاص.
- سن القوانين والتشريعات التي تساعد القطاع الخاص والمستثمرين على اقتحام سوق رأس المال المخاطر.

الدعـم المباشـر للمشـروعات الريادية, والتـي يتمثل في توفير تمويل مباشـر للمشـروعات من قبل الدولة لهذه المؤسسـات,

- إنشـاء الدولة لصناديق مشـتركة أو عامة لرأسـمال المخاطر , وكذلك الاسـتثمار في مؤسسات رأسـمال المخاطر التي تتولى تمويل المؤسسـات الصغيرة .
- تقديـم بعـض أنـواع الدعم غير المباشـر لهذه المشـروعات, مثـل الحوافـز الضريبية, التي تحفز المسـتثمرين للمشـاركة في المشـروعات الريادية.
- العمـل علـى تسـهيل كافـة الإجـراءات القانونية الخاصـة بالأعمـال الريادية والابتكارية, كتسـجيل الشـركة, والمحافظة على حقـوق الملكية.
- إجراء تغييرات على المناهج الدراسية لكي تتناسب مع التقدم العلمي والتكنولوجي.
- إنشـاء مؤسسـات تتبنى المشـروعات الريادية مثل حاضنـات الأعمال والتي تقـوم بتقديم الاستشـارات الاقتصادية والمتمثلة فـي إعـداد دراسـات الجـدوى الاقتصاديـة للمشـروعات الريادية بأسـعار رمزية، ومن ثـم مخاطبة الجهـات التمويليـة المختصة للحصـول على التمويـل اللازم لهذه المشـروعات.
- الدعم المالي وجواز الابتكار لأصحاب الأفكار الريادية.

2-مسؤولية القطاع الخاص:

- تبني أفكار الرياديين والمخترعين ودعمهم مادياً ومعنوياً.
- عمل شراكة مع أصحاب المشروعات الريادية, ودعمهم بالكفاءات والخبرات الاقتصادية والإدارية.

القيـام بالـدور المنـوط بهذا القطـاع ناحية المجتمع, وذلـك عن طريق تخصيص جزء مـن أرباح هذه المشـروعات, وتوجيهها نحو مشـروعات تفيد الشباب.

- تمويل مراكز الأبحاث, والحاضنات, وحدائق الأعمال وكافة المؤسسات الأخرى التي تعنى بالمشروعات الريادية.
- التشجيع الغير مباشر عن طريق استخدام منتجات المشروعات الصغيرة الأمر الذي يؤدي إلى نجاح هذه المشروعات.

ثالثـاً : بالنسـبة للسـؤال المتعلق بالقيود والعوائق التي تواجه المشـروعات الريادية حسـب تواجدها بالفعـل في الواقع، فقد جـاء إجابات أفـراد العينة على النحـو التالي كما يوضـح الجدول رقم :

- أتى في المرتبة الثالثة العوائق والقيود المالية بمتوسط تكرار 4,2، وفي المرتبة الثالثة بحسب أهمية العائق.
- أقل متوسط للتكرار هو 3,4 وكان يشير إلى العوائق أنظمة ولوائح وإجراءات، ويعني هذا أن أكبر العوائق يعتبر في الأنظمة والإجراءات المتبعة لدى الجهات المانحة للقرض.
- يأتي في المرتبة الأولى مكرر العوائق التنظيمية والإدارية بمتوسط تكرار 3,4 وهذا يعني أنه يعتبر على قائمة القيود والعقبات التي تواجه المشروعات الريادية.
- وفي المرتبة الأخيرة تأتي العوائق البشرية بمتوسط تكرار 6,4، وهذا يدل على أن المملكة يوجد بها موارد بشرية جيدة قادرة على إنشاء المشروعات الريادية.

بتحليل أراء الخبراء والمختصين فقد اختلفت حول هذا الشأن كالتالي:

- فمنهم من يرى أن أهم هذه التحديات تتمثل في التعليم, حيث أن أسلوب التعليم لا يشجع على الابتكار والاختراع أو حتى العمل الحر أو في القطاع الخاص, ولذلك نجد أن نسبة كبيرة من الخريجين غير مؤهلين التأهيل المناسب وغير أكفاء للدخول في مثل هذه المشروعات الريادية سواء كانوا مبتكرين أو مديرين لهذه المؤسسات.
- وتمثل التشريعات القانونية والأنظمة واللوائح من العوائق المهمة التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة الابتكارية, وتعيق كذلك دخول رأس المال المخاطر كممول لمثل هذه المشروعات. حيث ما يزال هناك قصورا تشريعيا في هذا المجال, فمثلا لا توجد تشريعات تحمي رأس المال المخاطر من الخسائر التي قد يتعرضون لها جراء الأزمات الاقتصادية كما يحدث في بعض الدول الأوربية, كما لا يوجد تشريعات خاصة بالمؤسسات الابتكارية الصغيرة التي تحتاج إلى معاملة خاصة بعيدة كل البعد عن الروتين والبيروقراطية.
- كما تمثل القيود البشرية أحد هذه القيود, والتي تتمثل في قلة وجود الكفاءات والخبرات التي تستطيع إدارة المشروعات المبتكرة , وكذلك المؤسسات الحاضنة لهذه المشروعات.
- أشارت النتائج إلى تقليل أهمية القيود المالية للمشروعات الصغيرة واعتبرها المتخصصون في المرتبة الثالثة في الترتيب مما يعكس أهمية العوامل الأخرى التي لا يكن للتمويل الكافي وحده أن يحلها.

جدول رقم (1) القيود والعوائق التي تواجه المشروعات الريادية

العامل	متوسط التكرار	الترتيب
العوائق والقيود المالية	4,2	الثالث
عوائق الأنظمة واللوائح والإجراءات	3,4	الأول
العوائق القانونية والتشريعية	4,4	الرابع
العوائق البشرية	6,4	السادس
العوائق التعليمية	5,5	الخامس
العوائق التنظيمية والإدارية	3,4	الأول

ثالثاً : أشارت النتائج إلى أن الجهة التي يمكن أن تقوم برعاية وتمويل المشروعات الريادية هي أكثر من جهة وليست جهة واحدة حيث بينت الإجابات ما يلي :

- بنك التسليف، وزارة المالية.
- البنوك التجارية, ولكن بعد إصلاح نظام الاقتراض الذي يعتمد بالأساس على توفير الضمانات القانونية.
- حاضنات الأعمال.
- شركات الاستثمار الأجنبي.
- مؤسسات البحث العلمي.
- الجامعات.
- شركات البترول
- رجال الأعمال وأصحاب المنشآت الكبرى, حيث يمكن على سبيل المثال تخصيص نسبة من الأرباح للعمل الخيري أو المشاركة في المسؤولية الاجتماعية, ووقف هذه الأموال لتمويل المشروعات الصغيرة والريادية.

رابعاً: يرى أفراد العينة جميعاً وبالإجماع أن البنوك لا تقوم بالدور الأمثل للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الريادية.

هل تقوم البنوك بدورها للاستثمار في المشروعات الصغيرة؟

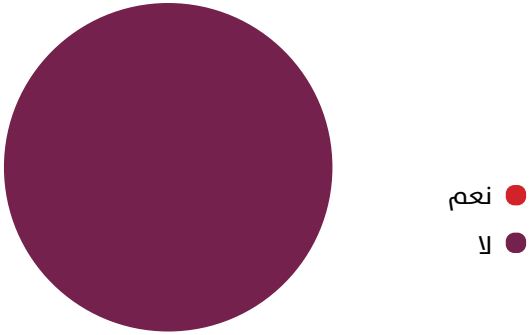

خامساً : أما بالنسبة للأسباب التحفظ أو تراجع البنوك عن الاستثمار في تلك الأفكار والمشاريع فقد رأى معظم أفراد العينة أن هذه الرغبة في الاستثمار أو التمويل ضعيفة ومنخفضة, وأرجعوا ذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود مزايا من الحكومة للاستثمار في مثل هذا النوع من المشاريع.
- نقص الخبرة لدى أصحاب الأفكار والمشاريع الصغيرة في كيفية إدارتها.
- التخوف من المخاطر والصعوبات التي قد تواجه هذه المشروعات ومن ثم عدم القدرة على استرداد رأس المال.
- عدم قناعة البنوك التي تعمل بمفهوم ربحي بحت بجدوى الاستثمار في المشروعات الريادية.
- تلجأ البنوك إلى البحث عن الأفكار المجربة والمضمونة بدلا من المجازفة والمخاطرة, حيث يوجد استثمارات أخرى ذات ربح جيد وأقل مخاطرة.

سادساً : أوضحت الدراسة رأي الخبراء والمختصين عن الحوافز التي يجب أن تقدم للبنوك والمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة, فهم يرون أن هناك مجموعة من العوامل التي إن تم تقديمها للبنوك سوف تحفزها على الاستثمار في هذا المجال, ومن أهم هذه العوامل:

- تقديم تسهيلات حكومية لدخول البنوك بقوة في تمويل المشروعات الريادية.
- تقديم حوافز ضريبية عند احتجاز جزء معين من الأرباح للاستثمار في المنشآت الصغيرة.
- الإعفاءات الجمركية عند استيراد آلات ومعدات خاصة بالمشروعات الريادية التي يتم الاستثمار فيها.

- تقديم التعويض المناسب لهم في حال فشل المشروع لظروف خارجة عن إرادته, مثلا في وقت الأزمات الاقتصادية.
- العمل على استقطاب المشروعات الناجحة من مختلف البلاد المتقدمة والتي لها تجارب في المشروعات الريادية, وذلك لعمل شراكات مع القطاع الخاص لكي يستفيد من هذه الكفاءات والخبرات.
- مساعدة القطاع الخاص في الحصول المعلومات التسويقية والفنية اللازمة لإقامة هذه المشروعات من خلال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بمشروعاتهم بأسعار منخفضة, ويمكن ذلك من خلال تعاقد الجهات الرسمية المختصة مع بعض المكاتب الاستشارية الاقتصادية المتخصصة في مجال الدراسات.
- تأسيس صندوق حكومي يضمن على الأقل توفير نسبة 50٪ من حجم رأس المال المخاطر.
- وجود آلية للشراكة بين الجهات الحكومية المتمثلة في الجامعات مع البنوك المحلية مع القطاع الخاص.
- تقديم مزايا وإعفاءات.
- تقديم شهادات تميز للبنوك وشهادات الجودة.
- خفض نسبة الفائدة أو إلغائها عند تقديم البنوك التجارية قروضا لأصحاب المشروعات الريادية , وتعويضها من قبل الحكومة.
- إصدار قواعد تنظيمية لتيسير عملية القرض.
- أن تكون فترة سداد القرض طويلة نسبياً حتى يستطيع أصحاب المشروعات إنجاح مشروعاتهم, وتسديد القروض.

سابعاً : بخصوص مقترحات إنشاء صندوق لرأس المال الجريء فقد أيد جميع المشاركين بالإجماع هذا المقترح وكان التأييد مسبباً بما يلي :

- سهولة توفير الدعم المالي.
- وضوح الإجراءات.
- التخصيص وتوجيه الجهة الرسمية.
- الإشراف على المشاريع الصغيرة.
- توحيد الجهة المسؤولة.
- تقديم الدعم الفني.

- تقديم الدعم الإداري من خلال تبادل الخبرات في مجال الأعمال.
- تحفيز وتشجيع رائد الأعمال.
- تبني الصناعات الصغيرة والناشئة.
- تشجيع الأفكار الابتكارية.
- زيادة المسئولية الحكومية في دعم رأس المال الجريء.
- النظر المستقبلية البعيدة مع ربط المشاريع الريادية التقنية بخطط التنمية.
- سهولة التعامل مع المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة.

ثامناً : أوضحت نتائج الدراسة أن المشاركين قد اختلفوا حول ضرورة وجود جهة مركزية واحدة مسئولة عن المنشآت الصغيرة، بواقع 86٪ تؤيد وجود هذه الجهة في حين تعارض 14٪ وجود جهة واحدة وتعزو الجهة المعارضة ذلك إلى أن دعم المنشآت الصغيرة هو مهمة كل الجهات. أما المؤيدون فقد أوضحوا أهميتها في تحقيق ما يلي :

هل تؤيد وجود جهة مركزية واحدة للمنشآت الصغيرة ؟

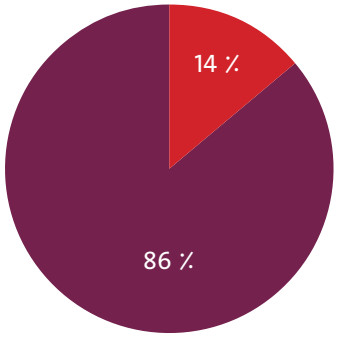

- وضع وتنفيذ استراتيجية عامة لدعم المنشآت الصغيرة.
- تسهيل وسرعة إصدار التراخيص والإجراءات المتعلقة بالنشاطات الريادية.
- التنسيق بين الجهات الحكومية والدولية فيما يتعلق بتمويل برامج دعم المنشآت الصغيرة.
- وضع الآليات اللازمة لتحقيق التكامل بين الجهات المهتمة بالمشآت الصغيرة وكذلك العلاقة التكاملية مع المنشآت الكبيرة.

- توفير قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بالمنشآت الصغيرة.
- إعداد وإجراء الأبحاث والدراسات المرتبطة بقطاع المنشآت الصغيرة.
- وضع برامج الدعم والحماية للمنشآت الصغيرة ومراجعتها دورياً.
- وضع البرامج الخاصة بتدريب وتنمية القدرات البشرية في المنشآت الصغيرة.

تاسعاً : بخصوص التوسع في حاضنات الأعمال، فقد أجمع الخبراء بتأييد هذ الرأي بحسب المبررات الآتية:

- تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة.
- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها.
- توفير خدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث والمعرفة والتدريب والإشراف والمراقبة لزيادة وتعزيز النمو.
- توفير الدعم والرعاية للمشروعات الصغيرة حتى تنمو وتتوازن وتستطيع التشغيل الذاتي بما يقلل من فرص التعثر والخروج من السوق.
- رفع قدرة المشروعات الصغيرة على استخدام التكنولوجيا المتطورة بما ينعكس على مستوى جودة منتجاتهم وقدرتهم على المنافسة في الأسواق الدولية.
- تحقيق الترابط والتكامل بين المشروعات الصغيرة والجامعات ومراكز البحوث والشركات الكبرى بالمملكة.
- مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.

عاشراً : أشار المشاركون إلى عدد من المقترحات أهمها:

- البحث عن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها منتجات مميزة ولها مستقبل واعد, ولكنها تحتاج إلى تمويل والقيام بكل ما يلزم لنجاحها.
- إنشاء العديد من حاضنات الأعمال وحدائق التقنية , والتي لها دور كبير في تنمية الاقتصاد المعرفي.
- تقديم الدعم الكافي للمؤسسات البحثية والجامعات للقيام بالدور المنوط بها في دعم المشروعات الريادية, ومن ثم الاقتصاد المعرفي.
- الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي التي تمر بها البلاد حاليا.
- توفير بنية تحتية متميزة لتشجيع أصحاب المشروعات الريادية, وكذلك أصحاب رأس المال الجريء.
- تحفيز البنوك للمساهمة في دعم المشروعات الريادية التقنية.

- توفير المعلومات الدقيقة عن الأسواق المحلية والعالمية.
- العمل على تكوين العناصر الريادية.
- العمل على تشجيع الشراكات مع مؤسسات ريادية.

الخاتمة والتوصيات

خلصت هذه الورقة إلى عدة توصيات ومقترحات نجملها فيما يلي:

إن من أهم العوامل التي تساعد على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة أن تقوم الحهات الرسمية بالمزيد من الجهود الرامية إلى إزالة العقبات الكلية, وبناء البيئة المتكاملة حيث يتأثر تدفق الاستثمار بشكل رئيس بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في البلد المستقبل للاستثمار, حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار. هذه البيئة تسوجب عدة متطلبات منها

1. تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري.
2. تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية, وضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة.
3. الاهتمام بشكل كبير في تنفيذ إستراتيجية تطوير المدن الصناعية بما يتناسب ومتطلبات الصناعة الحديثة و تسهيل إجراءات تأمين الأراضي الصناعية وقربها من الأسواق ووضع الأولوية للمشروعات الريادية.
4. سرعة تفعيل وتشغيل المدن الاقتصادية والعمل على تحسين الإجراءات والأنظمة المتعلقة بتشجيع المشروعات الصغيرة فيها مما يكسبها ميزه تنافسية قادرة على استقطاب و خلق الشراكات الأجنبية والمحلية للمساهمة في تطوير ونمو الاستثمارات.
5. تسهيل الإجراءات الحكومية في دراسة وإصدار التراخيص في مجال تقنية المعلومات وتفعيل المشاريع الريادية بما يساهم في رفع معدلات التعاون المشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

- إقامة تنظيم تشريعي يساير الاتجاهات التشريعية العالمية ويهتم بوضع أطر وتعريفات قانونية محددة لرأس المال المخاطر, وذلك لإزالة اللبس الذي يقع فيه العاملون وأصحاب رأس المال المخاطر, إذ أن كل مجموعة من بينهم تنظر إلى رأس المال المخاطر من زاوية أو تعتنق تعريفاً مختلفا له, فمنهم من يرى في رأس المال المخاطر بأنه رأس المال الذي يتم استثماره في مرحلة التمويل الأولى أو عند بداية المشروع, ومنهم من يرى فيه طوق النجاة للمشروعات المتعثرة الخاسرة وذلك بهدف إعادة هيكلتها, وآخرون لا يرون فيه سوى وسيلة

لتمويل أفكار مشاريع بحثية جديدة لا تتوافر لأصحابها الأموال اللازمة لوضعها موضع التنفيذ.

- إقامة آليات قانونية تجنب وتعمل على تعويض البنوك والمستثمرين في مجال رأس المال المخاطر ضد المخاطر المرتفعة التي تواجههم (إنشاء صندوق ضمان القروض).

6. التدعيم المباشر للمؤسسات المالية الداعمة للمشروعات الريادية الصغيرة فلا يجب أن يقتصر تدعيم الدولة لمؤسسات رأسمال المخاطر على التدعيم غير المباشر بل يتعداه إلى الدعم المباشر والاشتراك في نشاطاتها, حيث تبين أن النجاح الذي تحقق في بعض الدول في مجال رأس المال المخاطر كان مرجعه الدعم الحكومي القوي لمساندة رأس المال المخاطر, ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة التي أنشأت فيها الحكومة وكالات فيدرالية مختلفة لرأس المال المخاطر وخاصة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة, كما شاركت الحكومة التايلاندية والحكومية الهندية في تأسيس صندوق استثمار لرأس المال المخاطر بالمشاركة مع شركات من القطاع الخاص, كما دعمت الحكومة المكسيكية تأسيس ما يقرب من 32 صندوق استثمار لرأس المال المخاطر, هذا كله فضلاً عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية المنتشرة في أنحاء دول الاتحاد الأوربي والتي تسعى إلى دعم ومساندة رأس المال المخاطر وخاصة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة, و يتخذ التدعيم المباشر عدة أشكال أهمها :

- توفير تمويل مباشر للمشروعات من قبل الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمساهمة الدولة الألمانية في رؤوس أموال مشاريع تكنولوجية خطيرة، وبنك التنمية المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع للحكومة الفرنسية سنة 1996م.
- إنشاء الدولة لصناديق مشتركة أو عامة لرأسمال المخاطر كشكل من أشكال الدعم المباشر لهذا النشاط، مثل هذه الصناديق وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت عام 1957م والصناديق الألمانية المنشأة عام 1995م.
- الاستثمار في مؤسسات رأسمال المخاطر التي تتولى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الصندوق المنشأ في فنلندا عام 1994م.
- كما أن هناك بعض العوامل التي إذا تم تطبيقها سوف تساعد على نجاح شركات رأس المال المخاطر في القيام بدورها, مثل: نشر الوعي بين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي غالباً ما لا ترضى أن يأتي صاحب رأس المال المخاطر ليسيطر على مشروعه, متجاهلاً ما يمكن أن يحمله رأس المال المخاطر من مساعدة للمشروع وتحقيقه لأرباح هائلة ما كانوا يستطيعون إدراكها في غياب رأس المال المخاطر فضلا عن أن هذه

السـيطرة إنمـا تتـم لفترة زمنيـة معينة لحيـن إتمام عمليـة التخارج من الشـركة.

7. إنشـاء هيئة مسـتقلة لإقامة وتنمية المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة تكون مهمتها تقديم الدعم المالي والفني للمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة، أو ضمان هذه المشـروعات لـدى الجهات التي تقدم هذه المسـاعدات كمـا تقوم بتقديم دراسـات الجـدوى الاقتصاديـة المتعلقة بهـذه النوعية من المشـروعات.
8. توفير كافة الإحصاءات والبيانات التي تسـاعد أصحاب المشـروعات الصغيرة وغيرهم على معرفة السوق, وتساعدهم علـى التخطيط السـليم لمشـروعاتهم.
9. تخصيص نسبة معينة من المشروعات الخاصة بالجهات الحكومية لصغار رجال الأعمال والمنشآت الصغيرة والناشئة.
10. تسهيل إجراءات التعامل مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة.
11. التوسع في إقامة مركز تدريبية لتدريب عمال مهرة.
12. تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الاتجاه للتصدير
13. منح مزايا تفضيلية من قبل الدولة للمشروعات التي تقوم بالتصدير، سواء من الناحية التمويلية أو التسويقية.
14. تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاشتراك في المعارض بالخارج.
15. إصـدار خطابـات ضمـان لهـذه المشـروعات تكـون صالحـة لـدى مراسـلي البنـوك السـعودية فـي الخـارج ولتقديمها للمشـترين الخارجييـن.
16. تيسـير الضمانـات اللازمة لدى البنـوك والجهات التمويلية الحكوميـة لمنح التمويل للمشـروع الصغيرة من خلال خفض المعاييـر القانونيـة ومراعـاة التالي:
    - جدية وفعالية المؤسسة المقترضة.
    - أهمية التدفقات المالية المستقبلية.
    - المكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع.
    - آليات العرض والطلب في محيط المؤسسة وغيرها.
17. تعزيـز ثقـة المؤسسـة التمويلية في خبرات الشـخص المبتكـر أو صاحب المشـروع، مما يعمل على خفض المؤسسـات التمويليـة لفـرض الوصايـة علـى المشـروع الصغيـر.
18. خفض الكلفة الإدارية المرتبطة بالحصول على القروض لدى البنوك التجارية.
19. إنشـاء صناديـق ضمـان مخاطـر القروض الصغيـرة داخل البنوك ممـا يعمل على تشـجيع البنوك في تمويل المشـاريع

الصغيـرة والمتوسـطة.

20. نشـر ثقافـة عنصـر الثقة لدى أصحاب المشـروعات الصغيرة، مما ينجم عنه إكسـاب صاحب المشـروع للجـدارة الائتمانية المقنعـة للمؤسسـة التمويليـة.

21. نشـر الثقافـة المصرفيـة لـدى أصحـاب المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة، مما يشـجعهم علـى التوجه إلـى البنوك للحصـول علـى التمويـل الـلازم لمشـروعاتهم.

المراجع

- أحمـد الشـميمري واقـع التسـويق ودوره فـي المنشـآت الصغيـرة، نـدوة واقـع ومشـكلات المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة وسـبل دعمهـا وتنميتهـا 2001م

2.أحمد الشميمري، د. وفاء المبيريك، ريادة الأعمال، جامعة الملك سعود 2010م.

- بريبـش السـعيد , دراسـة بعنـوان «رأس المـال المخاطـر بديـل لتمويـل المشـروعات الصغيـرة» , كليـة العلـوم الاقتصاديـة وعلـوم التسـيير, جامعـة باجـي مختـار , الجزائـر.
- حسين عبد المطلب الأسرج, الريادة ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة, القاهرة.
- عبـد اللـه بلعيـدي , رسـالة ماجسـتير بعنوان «التمويـل برأس المـال المخاطر دراسـة مقارنة مـع التمويل بنظام المشـاركة» , كليـة العلـوم الاجتماعية والعلـوم الإسـلامية , جامعة الحاج الخضـر, الجزائر.
- الغرفـة التجاريـة الصناعيـة بالرياض. المنشـآت الصغيرة محركات أساسـية لنمو اقتصادي منشـود. منتدى الرياض الاقتصادي 2003م.
- اللجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغربي آسـيا (الإسـكوا) , المـوارد الماليـة، ورأس المال المخاطر، وريـادة الأعمال في تكنولوجيـا المعلومات والاتصـالات, 2007م.
- 2010 Global Entrepreneurship Monitor, Global Report